تفعيل دور المجتمع المدني بشراكة دولية للتخفيف من الفقر في العراق

أ.م. د. هناء عبد الغفار حمود* د. اثير عبد الخالق محمد**

hana_hammodisamarai@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص :

يسعى البحث الى دراسة التوجهات الدولية لوضع استراتيجيات مكافحة الفقر عبر قاعدة انطلاق ركائزها متمثلة في الفقراء أنفسهم والمجتمع بكافة تكويناته وشرائحه والدولة بكافة مؤسساتها ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات العمالية والمهنية ووسائل الاعلام المختلفة والجامعات ومراكز البحوث. يثير البحث مشكلة تفاقم معضلة الفقر في العراق في السنوات الأخيرة ويهدف الى اقتراح اليات وأدوات للإفادة من التعاون والتمويل الدولي مع منظمات المجتمع المدني لتحديد كيفية مواجهة معضلة الفقر مستعينا بدراسة تحليلية لاستراتيجيات وسياسات دول اوربية للحد من الفقر عبر منح أدوار للمجتمع المدني والقطاع الخاص وبشراكة دولية، وذلك توافقا مع الهدف الأول والثامن من الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) كمرجعية لتلك السياسات . جاءت التوصية بمقترح لاستراتيجية بمشاركة دولية تضمن إرشادات لنقابات العمال في العراق لتقليص البطالة والحد من الفقر فضلا عن التطبيق المؤسسي لجهد الشراكة الدولية من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

الكلمات الدلالية : تمويل دولي - تنمية دولية – سياسات الفقر– مجتمع مدني

Abstract

The research seeks to study the main international trends to establish strategies of poverty reduction depending on different pillars represented by the poor people themselves، the society with all its components and groups، the state with all its institutions، the civil society organizations، trade unions and syndicates، traditional and social media، universities، and research centers. The research deals with the problem of poverty aggravation in Iraq during last years. It aims to suggest a number of mechanisms and tools to benefit from international cooperation with civil society organizations that can be used to determine how to encounter poverty problem by reviewing and analyzing some Europeans strategies and policies of poverty reduction that based on pillars of civil society، private sector، and international partnership، according to principles adopted MDG1(2000-2015) to eradicate extreme poverty and hunger and advocate for this through an international partnership in Goal 8 as a reference to those policies. The National Proposal for an International Participation Strategy included guidelines for trade unions in Iraq to reduce unemployment and poverty، as well as the institutional application of the international partnership effort by the Ministry of Labor and Social Affairs.

Key words : International finance، International Development، poverty Policies، civil society.

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

** محاضر في الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

مقبول للنشر بتأريخ 2017/11/6

المقدمة

تُعد معضلة الفقر من أكثر المجالات التي شهدت، وما تزال، جدلاً وبحثاً وتداخلاً على مستوى العلوم الانسانية والتطبيقية، والانظمة والمدارس الفكرية والنظريات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وصولاً الى مستوى العلاقات والتأثيرات المحلية والدولية والمؤسساتية. لقد أصبحت هذه المعضلة، كأسباب ونتائج ومعالجات أبعد من كونها تنحصر في عدم توفر الدخل النقدي الكافي أو في عدم الحصول على الاحتياجات الاساسية وأن المعالجات لم تعد تنحصر في التنمية والنمو الاقتصادي، اذ وصلت الى مستوى أكثر شمولية وعمقاً يكمن في تقليص فرص ومجالات تسخير وتفعيل الطاقات والامكانيات البشرية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع .

أهمية البحث:

محاولة لاقتراح اليات وأدوات للإفادة من التمويل والتعاون الدولي مع منظمات المجتمع المدني لتحديد كيفية مواجهة معضلة الفقر بعد أن امتدت تأثيراتها السلبية. أن تلك المواجهة أصبحت محط اهتمام العالم بأسره وتاليا تجسدت في الالتزام والاعلان الدولي على مستوى القوانين والسياسات. هناك اجماع دولي على ضرورة واهمية تقليل ومكافحة الفقر تم تلخيص توجهاته في الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (2000-2015) باجتثاث الفقر المدقع والجوع والدعوة لتحقيق ذلك عبر شراكة دولية في الهدف الثامن. كما طرحت هيئة الأمم المتحدة ومؤسسات دولية وإقليمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2012 خطة عالمية للتنمية المستدامة (2015-2030) تضمنت 17 هدفا و169 غاية، بسبب عدم تحقق الأهداف المشار اليها جميعا كما خطط لها، بالتركيز أولا على الناس وحقوقهم والقضاء على الفقر والجوع وانهاء جميع صورهما.

مشكلة البحث:

يثير البحث مشكلة تفاقم معضلة الفقر في العراق في السنوات الأخيرة حيث أعلنت وزارة التخطيط ان نسبة الفقر ارتفعت من 19% الى 38% ما بين عامي 2014 و2016 ، وذلك كنتيجة لظهور وتنامي مشاكل خطيرة على المستوى المحلي من جانب متمثلة بتصاعد الإرهاب وما نتج عنه من نزوح مليونين ونصف من السكان المحليين ، بما يعد سابقة في التاريخ الحديث ، ومع وجودهم في ظل ظروف صعبة زادت حالة الفقر في العراق ، فضلا عن تزايد الفساد الإداري والمالي والتلوث والمشاكل الصحية المرافقة . ومن جانب آخر برزت مشكلة خطيرة على المستوى الدولي متمثلة في الانخفاض الحاد في أسعار النفط وانعكاساته المعروفة على اهم مصدر ايرادي للاقتصاد العراقي. وبذلك أصبحت مشكلة التمويل عائق امام الحكومة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ استراتيجية التخفيف من الفقر الأولى في العراق 2010-2014 وكذلك الاستراتيجية الثانية التي يجري الاعداد لها حاليا 2018-2022.

فرضية البحث:

ان تعزيز المشاركة الدولية في توفير الدعم المادي والتدريب والرقابة لمؤسسات المجتمع المدني من شأنه ان يضمن له الدور الفاعل في الحد من الفقر .

هدف البحث:

يسعى البحث الى دراسة موضوع الفقر وسبل الحد منه من خلال مقترح لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في اعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية لتخفيفه لا ينحصر تأثيرها في معالجة هذه المعضلة فقط وانما في تنمية الأنسان وامكانياته وطاقاته البشرية وصولا الى النهوض بالمجتمع ككل ليمارس انشطته الإيجابية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبيئي. من جانب اخر تقديم مقترح لتفعيل وتطوير الشراكة الدولية عبر الحكومات والمجتمع المدني لمكافحة الفقر وذلك لتخطي مشكلتين يعاني منهما الاقتصاد العراقي حاليا وهما نقص التمويل أولا وتفشي الفساد ثانيا.

منهجية البحث:

اتبع الباحثون في بحثه للمشكلة موضوع الدرس المنهج الاستقرائي باسلوبه الوصفي التحليلي ، معتمدا على كتابات المختصين والمنظمات الدولية صاحبة العلاقة في استقاء المعلومات وتوثيقها ومن ثم اتخاذها قاعدة معرفية لاستنباط النتائج حول الظاهرة وسياق تطورها. ومن جانب اخر تم استخدام اليات أعداد وتنفيذ استراتيجيات مكافحة الفقر لوضع مقترح وطني تطبيقي لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر، لكون استراتيجية الفقر تختلف عن طرق وبرامج التنمية عبر التأكيد على المشاركة الواسعة، من ناحية الاعداد والتنفيذ والمتابعة، من قبل أكبر عدد ممكن من مكونات المجتمع. فضلا عن اعطاء أكبر قدر ممكن للفقراء للمشاركة في مناقشة ووضع وتنفيذ الاجراءات والاساليب الخاصة بمكافحة الفقر ضمن الاستراتيجيات المذكورة. تركز منهجية البحث على مراجعة تجارب دولية مماثلة وتحليل الأطر القانونية والمؤسسية للوصول لمقترح علمي لتوظيف مجالات تحرك المجتمع المدني على المستويات الدولية والوطنية للإسهام في خلق أنماط واشكال جديدة لتنظيم عمل الأسواق من جهة، وتحديد سبل توليد رأياً عاماً ضاغطاً على الحكومة وأصحاب المصالح لمعالجة مشكلة الفقر والفقراء .

المبحث الأول
الفقر والمجتمع المدني – دلالات مفاهيمية من منظور دولي

المطلب الاول : مفاهيم الفقر

ان المفهوم الواسع للفقر بانه لا يقتصر فقط على مجرد الافتقار الى الموارد المادية، وانما يشمل أيضا الافتقار الى إمكانية الوصول الى والحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتوجب ان يمتلكها الافراد من اجل اشباع احتياجاتهم الأساسية. كذلك فان المفهوم الواسع للفقر يتضمن أيضا الفقرات الاتية (1):

1. وجود تقييدات شديدة على حرية الاختيار.
2. الصعوبات الكبيرة في الحصول على حقوق معينة.
3. الاقصاء والتهميش الاجتماعي، ولاسيما بالنسبة للنساء.
4. عدم المقدرة على القيام بممارسة وتحمل مجموعة من الالتزامات والمسؤوليات الاجتماعية لكي يصبح الفرد عنصرا محترما وذو قيمة ضمن محيط العائلة والمجتمع.

اولاً : الأمم المتحدة ومفهوم للفقر

يبين الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة في عام 1948، بأن كل فرد في العالم يمتلك الحق في العمل والحصول على ظروف عمل عادلة وملائمة وله الحق في الحصول على مستوى معيشي لائق له ولعائلته من ناحية الغذاء، والملبس، والمأوى، والرعاية الصحية، وله الحق بان تؤمن الحماية له ولعائلته وأن يحيا حياة تحفظ له كرامته الانسانية. كما تؤكد خلاصة تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الانمائي التابع للأمم المتحدة ، على أن التنمية البشرية هي اوسع بكثير من مجرد ارتفاع أو انخفاض الدخل القومي للبلدان ، وأنما هي العمل على إيجاد وتكوين بيئة مناسبة يستطيع من خلالها البشر أن يظهروا طاقاتهم وإمكانياتهم الكامنة وأن يعيشوا حياة منتجة ومبدعة وفقاً لاحتياجاتهم ومصالحهم .ان مفهوم التنمية البشرية ، الذي جاء في أول تقرير للتنمية البشرية يقوم بإصداره البرنامج الانمائي التابع للأمم المتحدة في عام 1990 ، أكد بدرجة رئيسة على أن تحقيق مستويات معاشية أفضل للفقراء هو الذي يتوجب أن يكون الهدف الاساس وليس النمو الاقتصادي بحد ذاته . أن التنمية البشرية تضع الانسان في المقام الاول وتشدد على أن اشباع الامكانيات والمقدرات الذاتية للإنسان يمثل التنمية الحقيقية، وبالعكس، فأن الافتقار الى تلك الامكانيات والمقدرات الذاتية الاساسية يعني بالتالي أن هناك خيارات وفرص ضئيلة ستكون متاحة أمام البشروتشكل السبب الرئيس للفقر (2). كما أن مفهوم التنمية المستدامة يعني بالدرجة الاساس تقديم العون والمساعدة للفقراء لكونهم أصبحوا مجبرين على اللجوء الى خيار واحد لا بديل له يتمثل في تدمير بيئتهم التي يعيشون فيها(3) .

ثانياً: البنك الدولي ومفهوم الفقر

لقد ظهر مفهوم الفقر على المستوى الدولي ضمن أطار موضوع التنمية بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم اعتبار النقود كمؤشر معبر عن أمكانية الحصول على الموارد المالية من قبل الافراد أو العوائل في سبيل اشباع حاجاتهم الاساسية، وبحلول عام 1948، فأن البنك الدولي أدخل مفهوم النمو الاقتصادي وعرف البلدان الفقيرة بوصفها التي يبلغ فيها معدل الدخل لكل فرد أقل من (100) دولار سنوياً. وعلى ذلك، فقد أصبح الدخل محط الاهتمام الرئيس على مستوى العالم ككل، وأن الفقر منذ ذلك الحين بدأ يتم تعريفه على نطاق واسع بكونه عدم مقدرة الفرد على تحقيق حد أدنى معين من المستوى المعاشي. وفي هذا السياق ، فأن تقرير التنمية العالمية ، الذي أصدره البنك الدولي عام 1990، يوضح بأن ضعف الاستثمار في المجالين الاقتصادي والبشري من الاسباب الرئيسة لانتشار وتفشي الفقر في العالم ، ولذلك ، فأن زيادة وتطور الاستثمار الاقتصادي سيؤدي الى توفير فرص عمل أمام الفقراء لكي يوظفوا بالتالي عنصر الوفرة الذي يمتلكونه والمتمثل في عنصر العمل ، في حين أن الاستثمار في رأس المال البشري (من مثل الصحة والتعليم) سيزيد من مقدرة الفقراء على الانتفاع من فرص العمل المتولدة نتيجة الاستثمار الاقتصادي أو الاستثمار في رأس المال (4).

أن أدبيات البنك الدولي، وخاصة مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، قد استندت بشكل كبير في تفسيرها لتزايد معدلات الفقر في العالم على أزمة أسعار النفط في عامي (1973) و (1979)، وتباطؤ النمو الاقتصادي وأزمة الديون في عقد الثمانينيات، ونتيجة لذلك التفسير، فأن البنك الدولي أخذ يركز معالجته لأسباب الفقر على النحو الآتي:

1. أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال استقلالية السوق والاستثمار في رأس المال البشري وصولاً الى تقليل مستويات ومعدلات الفقر.
2. أن قوى السوق يجب أن تكون هي السائدة وأن يتم تحويل الهياكل والانظمة السياسية والاجتماعية / الثقافية بالشكل الذي تصل فيه الى أن تكون في خدمة السوق / الاستهلاك.
3. أن مفهوم تنمية رأس المال البشري، من منظور البنك الدولي، يستند على فكرة أن قوة العمل المتعلمة والماهرة والمتخصصة والتي تتمتع بصحة أفضل تمثل مطلباً للسوق المفتوح الذي يكون حراً من دون قيود أو شروط (5).

وضمن أطار توجه ومفهوم البنك الدولي، فأن الدخل يعد الهدف أو الغاية النهائية، وأن العمل باتجاه تحسين فرص الحصول على التعليم، والرعاية الصحية وبقية الخدمات الاجتماعية الاخرى، يعود تبريره الى

التعامل معها بكونها وسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية، لقد أصدر البنك الدولي عام 2000/ 2001 تقرير التنمية الدولية بعنوان (أصوات الفقراء)، والذي عرف خلاله ظاهرة الفقر بكونها عملية مستمرة (ديناميكية) ونتيجة لحالات عوز متعددة ومتباينة الاوجه. ويوضح البنك الدولي، من خلال التقرير المذكور، أن أسباب الفقر ترتبط بالمجالات الأتية:

1. الفرصة المتاحة: والتي يقصد بها جعل السوق يعمل بشكل أفضل لمصلحة الفقراء، وتوسيع موجودات البشر والعمل على معالجة التفاوت وسوء التوزيـــــع.
2. التمكين: ويقصد به القضاء على انعدام أو ضعف المجالات المتاحة أمام الفقراء للتعبير عن أنفسهم ومشاركتهم وتأثيرهم في المجتمع على كافة الاصعدة.
3. الامن: ويقصد به العمل باتجاه مساعدة الفقراء على مواجهة كافة أشكال المخاطر والازمات وتقليل أثارها عليهم (6).

ثالثا: الدول الصناعية الكبرى – الثمانية الكبار (G8) ومفهوم الفقر

في شهر تموز عام 2000 أجتمع زعماء البلدان الصناعية الكبرى في العالم (الثمانية الكبار -G8، الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، روسيا، واليابان) في مدينة اوكيناوا اليابانية حيث تم في نهاية تلك القمة اصدار وتبني تقرير الفقر في العالم (Global Poverty Report) والذي شارك في إعداده صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة من المؤسسات المالية الاقليمية والدولية. وبحسب وجهة نظرهم عن مبررات الفقر فأن الاسواق والوظائف غالباً ما يكون من الصعب الوصول اليها أو الحصول عليها، وذلك بسبب الامكانيات والمؤهلات الضعيفة والاستبعاد أو الاقصاء الجغرافي والاجتماعي. أن التعليم المحدود للفقراء يؤثر في مقدرتهم للوصول الى والحصول على الوظائف والمعلومات التي يمكن لها أن تحسن نوعية معيشتهم وحياتهم . أن الوضع الصحي المتواضع نتيجة لسوء التغذية وضعف الخدمات الصحية يضع قيوداً إضافية على أمكانية حصولهم على العمل ويحد من تفعيل مقدراتهم الذهنية والبدنية، ومما يزيد هذا الوضع حدة وتفاقماً، تردي الاوضاع الامنية وانعدام الامن . أن الحالة العامة للفقراء تسوء أكثر فأكثر بسبب تركيبة المجتمعات والمؤسسات مما يؤدي بالتالي الى استبعادهم وأقصائهم من المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار وخاصة فيما يتصل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية (7).

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للفقر

تم اختيار اثنتين من النظريات بشكل عام لتفسير مبررات تفاقم ظاهرة الفقر في العراق ثم التوصل الى منهج خاص يستند الى دور منظمات المجتمع المدني للحد من الفقر، وهما:

أولاً: نظرية الانظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسببة للفقر

أن هذه النظرية ترى أن الفرد ليس مسؤولا عن حالة الفقر التي يعانيها، لكن الانظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي التي تكون مسؤولة عن أضعاف قدرة الناس في الحصول على الفرص والوسائل التي تمكنهم من تحقيق الدخل المناسب والمستوى المعاشي اللائق. وفي سياق هذه النظرية، يوضح ماركس بأن النظام الاقتصادي الرأسمالي يتعمد أتباع استراتيجية يكون القصد منها بالتالي تكوين جيش من العاطلين عن العمل من أجل الابقاء على الاجور منخفضة. ويرى (Jencks) أن الأجور المتدنية للعمال، ولاسيما بالنسبة للنساء العاملات، لا تتيح الفرصة لهم ولعوائلهم تحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية، وأن مشكلة الاجور تلك مرتبطة بجملة من العوائق الهيكلية التي تمنع بالتالي العوائل الفقيرة من الحصول على وظائف أفضل مما يؤدي بالنتيجة الى ضعف مستويات الدخول وما يترتب على ذلك من تناقص فرص وإمكانيات التحصيل العلمي والتدريب المهني لتلك العوائل وأفرادها. أن طبيعة النظام السياسي، بحسب تلك النظرية، يعد أيضاً من أهم العوائق التي تقف أمام الفقراء وذلك نتيجة لضعف تأثيرهم ومشاركتهم في العملية السياسية وذلك لأن الواقع العملي يبرهن على أن النفوذ والتأثير السياسي يرتبط طردياً مع الثروة والغنى، وهذا يعني بالمقابل، أن الفقراء لا يمتلكون درجة التـأثير المطلوبة ضمن النظام السياسي التي يمكن أن تحقق لهم المزيد من المنافع الاقتصادية والعدالة (8) .

ثانيا: نظريات الحلقات المفرغة للفقر

وهي نظريات قدمها كل من نيركسه (Nurkse) وليبنشتين (Liebnestein) كمحاولة لتفسير عوامل التخلف والتي أرجعت التخلف إلى الفقر وما ينتج عن ذلك من قلة الميل للادخار وضآلة الاستثمارات المتاحة، وصغر حجم تكوين رأس المال . وتؤدي ضآلة رأس المال إلى زيادات إنتاجية طفيفة سرعان ما تبتلعها الزيادات السكانية السريعة. ومن ثم يستمر المجتمع التقليدي متوازناً عند مصيدة حد الكفاف. ولكي يتخلص المجتمع التقليدي من إسر التخلف، يجب كسر هذه الحلقات بدفعة قوية تؤدي إلى رفع الاقتصاد القومي فوق مستوى الكفاف بدرجة تسمح بالانطلاق في مسار النمو الذاتي. ولن يتأتى هذا إلا عن طريق استيراد رأس المال والمعرفة التكنولوجية من الخارج والاستعانة بالقروض والمساعدات الأجنبية والعمل على الحد من الزيادات السكانية السريعة .

ثالثاً : نظرية الفقر الناجم عن مجموعة من العلاقات التبادلية

أن هذه النظرية تعود في جذورها الى الاقتصادي **Myrdal** الذي أوضح بأن المستوى المعاشي على صعيد الفرد والمجتمع يرتبطان مع بعضهما البعض في علاقة متداخلة. ففي سبيل المثال، فأن حدوث أزمة معينة في مجتمع ما يؤدي بالتالي الى مشاكل وأزمات على صعيد الفرد والمجتمع على حد سواء بما في ذلك هجرة الافراد من مجتمعهم وهذه الهجرة بدورها تعود بأثارها ونتائجها السلبية على المجتمع نفسه، أي، حصول علاقة تبادلية أو تفاعلية فيما بين العوامل التي تولد الفقر تتفاعل ضمن حلقة متصلة **(9)**.

وضمن سياق توضيح هذه الحلقة المتصلة من تفاعل العوامل المسببة للفقر ، فأن النقص في فرص العمل المتوفرة في مجتمع معين يقود الى تنامي الهجرة من ذلك المجتمع وهذا يعني بالتالي تزايد غلق المحلات التجارية وما يترتب على ذلك من تراجع عوائد الضريبة ، والتي تؤدي بدورها الى ضعف الانفاق الحكومي على المدارس ، وبالتالي تراجع المهارات و المستويات التعليمية للعمال أو الباحثين عن فرص العمل مما يجبر الشركات على عدم الانتفاع من تقنيات الانتاج الحديثة وتضاؤل فرص الشركات الجديدة على الاستثمار في تلك المنطقة وهذا يؤدي بالمحصلة الى تناقص أكبر في توفر فرص العمل وعلى صعيد الفرد والعائلة ، فأن هذه الحلقة المتصلة يمكن أن تتشكل عندما يقود النقص في الوظائف وفرص العمل الى نقص في الاستهلاك والقدرة على الانفاق نتيجة لضعف الدخول وما يترتب على ذلك ، بشكل متزامن ، من ضعف المدخرات التي تؤدي الى ضعف أو عدم توفر أمكانية الاستثمار في التعليم والتدريب المهني وعدم المقدرة كذلك على الاستثمار والبدء بمشاريع اقتصادية خاصة بهم ، والذي يسهم بالنتيجة في تضاؤل أمكانية التوسع والنمو وتدهور الاسواق وضعف الاستثمارات وأن هذا كله يعود مرة أخرى ليساهم في عدم توفر الفرص الكافية للتوظف والعمل على صعيد المجتمع ككل . وكذلك، فأن هذه الحلقة المتصلة تمتد في تأثيرها السلبي الى مجالي الصحة والتعليم، نتيجة لعدم المقدرة على توفير الرعاية الصحية الكافية والتغذية المناسبة والبيئة المعيشية الملائمة ، وفي الوقت نفسه، فأن الافراد أو العوائل التي لا تتوفر أمامها فرص الحصول على الدخل الكافي تفشل في توفير الفرص والمستويات التعليمية الكافية لأطفالها مما يعني بالنتيجة ضعف أو انعدام فرص حصولهم على وظائف في المستقبل، ويصبحوا أيضاً أكثر عرضة للبطالة والمرض **(10)** .

المطلب الثالث: تعريف المجتمع المدني

اولاً : التعريف الواسع للمجتمع المدني

ان التعريف الواسع للمجتمع المدني يشمل كافة المنظمات التي تتواجد في الحيز ما بين الدولة والقطاع العائلي، والتي تكون طوعية بطبيعتها وتتمتع باستقلالية واضحة عن الحكومة او الدولة. ولكن هذا التعريف الواسع للمجتمع المدني، وعند النظر اليه من زاوية دور منظمات المجتمع المدني في تقليص الفقر، فانه يشمل أيضا منظمات يمكن ان تعمل بالضد من الفقراء من مثل اتحاد كبار الملاك في الهند كما خلصت اليه دراسة **JAMES MANOR** وأشارت الى ان هذه المنظمات يمكن ان تصبح عائقا امام الجهود المبذولة من قبل المنظمات الأخرى بالمجتمع المدني للوصول الى تحقيق العدالة الاجتماعية. كذلك، فان احتواء التعريف المذكور على الإشارة الى استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الحكومة او الدولة يمكن ان يكون عرضة للانتقاد وذلك لكون ان اتحادات ونقابات العمال، والمنظمات النسوية ومنظمات الشباب، في بعض البلدان، يمكن ان يكون مسيطر عليها بشكل كامل او شبه كامل من قبل الحكومة وكذلك فأنها تكون الى حد بعيد واجهة للأحزاب الحاكمة. ونتيجة لكون المجتمع المدني يضم هكذا مجموعة متنوعة من المنظمات، فانه يكون من الضروري تصنيفها الى منظمات المجتمع المدني الداعمة للفقراء والى منظمات المجتمع المدني الساعية الى تحقيق اهداف أخرى .

ومن النتائج الدراسات بشأن المشاركة في التنمية عبر التقليص من الفقر ان منظمات المجتمع المدني في البلدان الأقل نموا تعاني من جملة تقييدات ونقاط ضعف أهمها:

1. في كافة البلدان الاقل نموا، فان الكثير من منظمات المجتمع المدني تكون غير مهتمة بتقليص الفقر، والبعض منها تعمل في الضد من تقليص الفقر.
2. ان منظمات المجتمع المدني الداعمة للفقراء غالبا ما تفتقر الى الإمكانيات والمؤهلات المطلوبة.
3. ان الكثير من الحكومات تقف حجر عثرة امام تطور نشاط منظمات المجتمع المدني الداعمة للفقراء **(11)**.

ثانياً : المفاهيم الحديثة للمجتمع المدني

1. المجتمع المدني يعتبر لاعبا تنمويا ثالثا إضافة الى الدولة والسوق، ممثلا بالمنظمات غير الحكومية، والأحزاب، والمؤسسات الدينية، والتجمعات غير الرسمية، والتعاونيات، والمنظمات والنوادي الثقافية والترفيهية، وكذلك الأكاديميين، ووسائل الأعلام المختلفة. ويهدف البحث الى تحديد العلاقة بين المجتمع المدني والسوق وكذلك تحديد ما يتوجب ان يكون عليه طبيعة الاداء الحكومي لمجابهة الفقر، وكيف يمكن للمجتمع المدني معالجة إخفاقات الدولة والسوق. ان الجهات الدولية المانحة سواء كدول او كمؤسسات ومنظمات، تميل الى هذا المفهوم

لكونه يضع المجتمع المدني في مواجهة الحكومة وتقدم المساعدات والمعونات اليه باعتباره أداة للضغط على الحكومات للقيام بالإصلاحات.

2. المجتمع المدني يعد فضاءا مفتوحا لمناقشة وتطوير الأفكار والمفاهيم السائدة للتطور والتنمية من خلال المشاركة الفاعلة لأفراد المجتمع سواء من ضمن تجمعات ومؤسسات رسمية او غير رسمية، والعمل باتجاه تعزيز أنماط واشكال جديدة للمشاركة بحيث تصبح لديهم المقدرة على ابداء آرائهم في تقرير الكيفية الملائمة لتحسين أوضاعهم وتحقيق التنمية والتقدم.

ثالثاً : مفاهيم حول دور المجتمع المدني

1- المنظور السياسي والتنموي للمجتمع المدني

حيث يكون دوره السياسي متجسدا في التركيز على حقوق المواطنة، وحقوق الأنسان واهمها محاربة الفقر، والديمقراطية، ودوره التنموي في مجال توفير الخدمات الأساسية.

2- المنظور الرقابي للمجتمع المدني

ان الدور الرقابي للمجتمع المدني بهدف الضغط على الحكومة للقيام بالإصلاحات، ومعالجة انتهاكات حقوق الانسان، ومحاربة الفساد ، وجعل الحكومة أكثر استجابة ومسؤولية تجاه الاحتياجات الاجتماعية ومتطلبات الفقراء (12).

المبحث الثاني

دور ومساهمة الاتحاد الاوروبي في معالجة ظاهرة الفقر

لقد عبر الاتحاد الاوروبي عن التزامه التام تجاه أهداف التنمية للألفية الجديدة والعمل سواء كاتحاد أو كدول أعضاء على السعي بكل السبل المتاحة نحو تحقيق تلك الاهداف. ومنذ عام 2000 عملت البلدان الاعضاء في الاتحاد الاوروبي، أو في طريقها للقيام بذلك، باتجاه ربط أوسع وأشمل لسياساتها وممارساتها المتعلقة بالتعاون من أجل التنمية مع الاهداف الرئيسة لاجتثاث الفقر وتحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة. وفي شهر حزيران من عام 2004، مباشرة بعد قبول عشر دول أوربية كأعضاء جدد في الاتحاد، أعلن الاتحاد الاوربي بأن عليه الاستمرار في تعزيز دوره القيادي في مكافحة الفقر على الصعيد العالمي وأنه سيدعم بقوة مساعي الامم المتحدة نحو تسريع التقدم باتجاه تحقيق أهداف الالفية. أن هدف الاتحاد الاوربي في اجتثاث الفقر والتزامه تجاه تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً قد تم تشريعه في الدستور الجديد للاتحاد الاوربي حيث تشير الفقرة الثالثة منه الى أن سياسة الاتحاد فيما يتعلق بالتعاون من أجل التنمية يجب أن تتضمن، كأحد أهدافها الاساسية، هدف تقليص الفقر، وفي الامد الطويل، اجتثاث الفقر، وأن الاتحاد بدوله الاعضاء سيفي بالتزامه ومسؤولياته تجاه الاهداف التي تم الاتفاق عليها ضمن نطاق الامم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية الاخرى. وتوضح الفقرة ذاتها من الدستور بأن الاتحاد سوف يعمل على وضع وتحديد سياسات وممارسات عامة وسيعمل من أجل أعلى درجة من التعاون في كافة مجالات العلاقات الدولية وصولاً الى تعزيز التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية للبلدان النامية، مع وضع العمل على اجتثاث الفقر كأحد الاهداف الرئيسة (13).

المطلب الاول: سياسات الشراكة الاوربية للحد من الفقر

لقد أخذت البلدان الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بتقديم تقاريرها الخاصة بأهداف التنمية للألفية الجديدة الى مفوضية الاتحاد الاوروبي حيث يوضح كل تقرير منها الاطر القانونية والمؤسساتية لهذا التوجه بالنسبة لكل دولة والتي يمكن توضيحها، على سبيل المثال لا الحصر، كما يأتي :

1. النمسا

لقد أصدرت النمسا عامي 2002 - 2003 قانون التعاون من أجل التنمية والذي تحدد فيه إزالة الفقر والمحافظة على السلام والامن الانساني وحماية البيئة كأهداف عامة تسعى من أجل تحقيقها من خلال التعاون من أجل التنمية. كذلك فقد وضعت النمسا برنامجاً أمده ثلاث سنوات خاص بسياستها المتعلقة بالتعاون من أجل التنمية للفترة من 2005 – 2007 تشير فيه الى أن أهداف التنمية للألفية الجديدة تعتبر هي التوجه الاساسي في سياساتها للتعاون من أجل التنمية. أن النمسا تقوم منذ عام 2000 بمساع حثيثة لتحقيق هدف مكافحة الفقر من خلال منهاج يتضمن مساعدة الدول الاكثر فقراً بحسب الاولويات (14).

2. بلجيكا

لقد أصدرت بلجيكا عام 1999 قانون التعاون الدولي والذي تم من خلاله صياغة الهدف العالمي للمساعدة البلجيكية من أجل التنمية تحت تسمية (التنمية البشرية المستدامة) بحيث يتم تحقيقها من خلال مكافحة الفقر القائم على أساس أسلوب الشراكة. أن بلجيكا تركز دعمها على عدد من المجالات المختارة والمتمثلة في الرعاية الصحية الاساسية بما فيها الرعاية الصحية للأمهات، والتعليم الاساسي، والزراعة والامن الغذائي، والبنى التحتية الاساسية وأعاده تأهيل المجتمع، والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء، والاستدامة البيئية (15).

3. الدنمارك

أن استراتيجية الدنمارك للتعاون في مجال التنمية، والتي تم وضعها في ضوء اعلان الالفـــية، ترتبط بشكل وثيق بكافة أهداف التنمية للألفية الجديدة وبشكل خاص فيما يتعلق منها بالصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين. أن الاولويات الرئيسة قد تم تحديدها ضمن أطار خطة الحكومة الدنماركية الاستراتيجية على مدى خمس سنوات للفترة من 2005 –2009 والتي تم تسميتها (رؤية شاملة لأولويات جديدة في المساعدة الدنماركية من أجل التنمية). أن مجالات

مشاركة المرأة في التنمية، والبيئة، والارتقاء بالنظام الديمقراطي وحقوق الانسان تعتبر من أهم ركائز سعي الدنمارك الحثيث لدعم التنمية. أن التوجه الرئيس للدنمارك في مجال مكافحة الفقر يتجلى بالدرجة الاساس في قيامها بتقديم المساعدة في هذا المجال وفق تسلسل البلدان الاكثر فقراً في العالم (16).

4. فنلندا

أن القرار الذي أصدرته الحكومة الفنلندية في شهر شباط / 2004 حول سياسة التنمية يؤكد مرة أخرى على التزام فنلندا بإعلان الالفية وأهداف التنمية للألفية الجديدة ويقدم أطار عمل مستحدث لغرض تنفيذ التعاون في مجال التنمية. لقد اعتبرت الحكومة الفنلندية في قرارها المذكور أن اجتثاث الفقر يعتبر الهدف الرئيسي للتعاون في مجال التنمية، وبشكل يتوافق مع أهداف التنمية للألفية الجديدة. أن سياسة التنمية الجديدة تركز اهتمامها بشكل أكبر على تحقيق الشراكة والقيمة المضافة مع الجهات والاطراف غير الحكومية، وكذلك التركيز بشكل خاص على المبادرات الهادفة الى الارتقاء بدور القطاع الخاص والتعاون فيما بين المؤسسات (17).

5. فرنسا

تسعى فرنسا الى تركيز تعاونها من أجل التنمية على تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة. وضمن هذا التوجه، فأن الهيئة الوزارية، والتي تضم ممثلي عدد من الوزارات المختصة بالتعاون الدولي والتنمية، قررت في حزيران / 2004 وضع استراتيجيات متعددة بالتوافق مع أهداف التنمية للألفية الجديدة والتي سوف تركز على التعليم الاساس ، والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، والصحة ومكافحة وباء الايدز، والزراعة والامن الغذائي، وتنمية البنى التحتية، والبيئة والتنوع البيني (18).

6. المانيا

أن اعلان الالفية، بما في ذلك أهداف التنمية للألفية الجديدة، تم اعتماده أساساً لخطة المانيا متوسطة الاجل للتعاون في مجال التنمية. أن مكافحة الفقر، وإرساء السلام، وتحقيق العدالة في ظل نظام العولمة تمثل الاهداف الرئيسة لسياسة المانيا في مجال التنمية. أن برنامج عمل الحكومة الالمانية لغاية عام 2015، والذي تم الاعلان عنه رسمياً في نيسان / 2001، يحدد مساهمات المانيا وفق اعلان الالفية ويقدم أطار عمل لسياسة التنمية الهادفة لمكافحة الفقر، وكذلك، فقد تضمن أهداف التنمية للألفية الجديدة في أهداف سياسة التنمية الالمانية (19).

7. ايطاليا

أن دور ايطاليا في التعاون من أجل التنمية قد أستوحى أبعاده بناء على اعلان الالفية وأهداف التنمية للألفية الجديدة. أن سياسة ايطاليا تسعى بالدرجة الاساس الى تحقيق أهداف إزالة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالترافق مع الارتقاء بالمستوى الصحي، والذي يبدأ من خلال القضاء على الامراض والاوبئة الرئيسية، وخاصة في أفريقيا (20).

8. اسبانيا

أن مكافحة الفقر يمثل الهدف الرئيس لخطة اسبانيا الرئيسة الجديدة من أجل التعاون لتحقيق التنمية للفترة 2005 – 2008، والتي تهدف اسبانيا من خلالها الاندماج مع اعلان الالفية وأهداف التنمية للألفية الجديدة. أن الخطة تتضمن التزاماً بتقديم المزيد من المساعدات المالية الى البلدان الاقل نمواً مع التركيز بشكل أكبر على التعليم الاساسي، والمساواة بين الجنسين، والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. أن الخطة الرئيسة الجديدة على المبادئ والاهداف التي تم التعهد بها على الصعيد الدولي، وكذلك، فأنها تأتي متوافقة مع القانون الذي أقره البرلمان الاسباني حول التعاون الدولي من أجل التنمية في عام 1998 (21).

9. السويد

أن خطة السويد للتنمية على صعيد العالم، والتي تم إقرارها من قبل البرلمان في كانون أول / 2003، تمتاز بهدف مشترك واحد لكل مجالات الخطة المذكورة والذي يتمثل في المساهمة بتنمية عادلة ومستدامة على صعيد العالم وصولاً الى تحقيق اعلان الالفية وأهداف التنمية للألفية الجديدة. أن أحد المسارات الرئيسة لخطة السويد الخاصة بالتعاون من أجل التنمية يتجلى في المساهمة بدعم الجهود المبذولة من قبل الفقراء أنفسهم لتحسين نوعية حياتهم شريطة أن تكون جهود الفقراء تلك داعمة للبيئة (22).

المطلب الثاني: استراتيجية الدنمارك للتعاون مع منظمات المجتمع المدني

قامت وزارة الشؤون الخارجية في الدنمارك في حزيران/ 2014بالأعلان عن استراتيجية الدنمارك لدعم منظمات المجتمع الدنماركي في أطار سعيها لمحاربة الفقر وارساء حقوق الانسان وتحقيق النمو الاقتصادي. لقد قامت تلك الاستراتيجية على أساس أربعة مبادئ أساسية هي المشاركة و محاسبة المسؤولية وعدم التمييز والشفافية. ان هذه المبادئ جاءت تجسيدا لقانون التعاون التنموي الدولي للدنمارك الصادر عام 2012 والذي ينص على ان هدف الدنمارك من التعاون التنموي يتمثل في مواجهة الفقر، وتعزيز حقوق الانسان، والديمقراطية، والتنمية المستدامة، والسلام، والاستقرار، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

ان اهم الفقرات والبنود التي تضمنتها تلك الاستراتيجية يمكن تلخيصها بالنقاط الأتية :

1. **لقد عرفت الاستراتيجية المجتمع المدني بانه يشمل منظمات المجتمع المدني، النقابات العمالية، الاتحادات التجارية والمهنية، والجمعيات، والحركات الاجتماعية، فئات المجتمع المختلفة، الأكاديميين، المؤسسات البحثية والفكرية، المؤسسات الدينية، الصحافة والاعلام، والناشطين في مجال وسائل التواصل الاجتماعي.**
2. **لقد أعطت الاستراتيجية المذكورة اهتماما خاصا لتطوير الشراكة (الدنماركية – العربية) في مجال دعم عمل وامكانيات منظمات المجتمع المدني، وخاصة باتجاه التخفيف من حدة الفقر.**
3. **ان اهم الفئات التي تستهدفها تلك الاستراتيجية تتمثل في النساء والفتيات والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.**
4. **ان الاستراتيجية تعطي أولوية للشراكة ما بين منظمات المجتمع المدني في الدنمارك ومنظمات المجتمع المدني في البلد المعني، وهذا يعني بالتالي توسيع فعالية العمل المشترك، ولذلك الان اغلب منظمات المجتمع المدني في الدنمارك ترتبط بعلاقات متميزة مع المنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة.**
5. **ان الشراكة ما بين منظمات المجتمع المدني في الدنمارك ومنظمات المجتمع المدني في البلد المعني لا تعتمد فقط على التمويل المقدم من قبل الدنمارك، وانما أيضا على تأمين التمويل من مصادر مختلفة وبالتالي ضمان الاستدامة المالية.**
6. **ان منظمات المجتمع المدني الدنماركي سوف لا يقتصر عملها على تأمين التمويل اللازم وانما أيضا على فسح المجال امام منظمات المجتمع المدني للمشاركة في وفود رسمية للمشاركة في المحافل الدولية المختلفة.**
7. **العمل باتجاه قيام منظمات المجتمع المدني في الدنمارك على اشتراك القطاع الخاص في الدنمارك (والبلاد الأخرى) بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في البلد المعني وخاصة فيما يتعلق بالعمل على تمكين الفقراء والفئات المهمشة.**
8. **ان أحد اهم مرتكزات الاستراتيجية المذكورة تتمثل في العمل على بناء إمكانيات ومؤهلات السكان والمنظمات والمجتمع ككل على إدارة شؤونهم بشكل ناجح ومثمر وبالنتيجة تأمين تحقيق شروط العيش المناسب ماديا ومعنويا.**
9. **ان بناء الإمكانيات والمؤهلات يشمل تنمية المهارات والتشجيع على الابتكار وتنمية التواصل فيما بين الافراد محليا ودوليا وإيجاد أنواع واصناف جديدة من العمل (23).**

المبحث الثالث

الجهد المجتمعي والمؤسسي للحد من الفقر في العراق : مقترح تفعيل الشراكة الدولية

إن معدل الفقر في العراق في تزايد بسبب سياسة التقشف التي تتبناها الحكومة جراء هبوط أسعار النفط. وأن معدل البطالة سيرتفع أيضا في ظل وجود 5009 مشروع غير منفذ او معطل وانهيار كامل للبنى التحتية في مختلف المحافظات. أن من أبرز أسباب تفاقم معدلات الفقر والبطالة خلال العام الجاري، استمرار ازدياد حالات النزوح بسبب العمليات العسكرية والمعارك بين القوات الأمنية وتنظيم (داعش) في شمال وغرب البلاد. وقد تجاوزت أعداد النازحين في العراق 3.2 ملايين شخص يعيشون في ظروف صعبة من الفقر المدقع. ان نسبة النمو السكاني في العراق مرتفعة، حيث ان العراق من البلدان التي تتمتع بنسبة نمو سكاني عالية تصل الى 3% سنويا، أي يكون واقع الزيادة السكانية مليون نسمة في كل عام. أن الشرائح الاكثر تضررا هم المصنفون تحت خطر الفقر.

كان العراق قد أطلق الاستراتيجية الوطنية الأولى للتخفيف من الفقر 2010 -2014، التي وضعت ضمن أولوياتها تحسين الواقع المعيشي والمستوى الصحي والتعليمي للمواطنين، مع توفير بيئة سكن مناسبة لشريحة الفقراء، فضلاً عن توفير الحماية الاجتماعية إلى محدودي الدخل. وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء، إلى أن احتلال عصابات «داعش» الإرهابية أجزاء من البلاد، وانخفاض أسعار النفط العالمية، ساهما في رفع نسبة الفقر إلى 23 في المئة، بعدما انخفضت خلال الاستراتيجية الماضية إلى 15 في المئة في النصف الأول من عام 2014. وكنتيجة للوضع المالي الذي يعيشه العراق، والناتج من انخفاض أسعار النفط عالمياً، فأن الأزمة المالية دفعت الحكومة إلى تقليص مخصصات الاستراتيجية، ما انعكس على مشاريع الفقر من جهة وكذلك من امكانيتها على دعم وتمويل المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية تعزيز مشاركتهم في تنفيذ خطط استراتيجية التخفيف من الفقر من جهة أخرى. ان الوضع ذاته قد أنسحب على الاستراتيجية الثانية لتخفيف الفقر في العراق للسنوات 2017-2021 والتي ما زالت في طور الاعداد ولذلك سيتم تأسيس صندوق خـــاص بهدف تمويل مشاريع مكافحة الفـــقر من خلال المخصصات المالية في الموازنة الاتحادية أو التبرعات التي قد تحصل عليها الحكومة. أن إعداد الاستراتيجية يأتي في ضوء اتفاق التعاون المشترك بين وزارة التخطيط والبنك الدولي حول مشروع سياسات التخفيف. أن مشكلة النازحين وبيئة الفقراء احتلت حيزاً مهماً في الاستراتيجية لتوجيه برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحوها (24).

المطلب الاول : استراتيجية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للتخفيف من الفقر

لا بد من الإشارة الى الإمكانات الفعلية المتاحة لخلق شراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للحد من الفقر في العراق. ونقطة الانطلاق في توافرالأسس الأولية لبناء قاعدة عمل مشترك ارستها جهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عبر فتح قنوات التواصل مع جميع الشركاء الاجتماعيين لتنفيذ استراتيجيتها المعدة تجاه الفئات التي ترعاها. بالتعاون مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني الفاعلة في المجالات الاجتماعية يوم السبت 13-8-2016، أذ حرصت الوزارة على ايجاد شراكة حقيقية مع منظمات المجتمع المدني والاستعانة بها لتنفيذ استراتيجياتها التي من اهمها قانون الحماية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2016 المتضمن اجراء البحث الاجتماعي للأسر المستحقة

لإعانة الحماية الاجتماعية التي سيكون لمنظمات المجتمع المدني دور بارز فيها لما لديها من خبرات في تشخيص الاسر الفقيرة والمستحقة للإعانة. حيث أجرت الوزارة مسحا ديموغرافيا شاملا للفقراء وفق خريطة الفقر المعدة من قبل وزارة التخطيط ، للتأكد من مدى استحقاق الفئات التي تتقاضى اعانة الحماية الاجتماعية لتلك المبالغ واقصاء المتجاوزين منهم في خطوة عدها المراقبون الاولى من نوعها في العراق والمنطقة. كما ركزت الوزارة على ضرورة ان يكون المجتمع على درجة من الوعي بمضامين القوانين التي تعنى بها الوزارة والتي تهدف الى تلبية احتياجات الاسر الفقيرة وابداء التعاون مع لجان البحث الاجتماعي خلال عملية المسح الميداني وملء استمارة البحث وتقديم بيانات دقيقة كونها ستخضع لتقاطع للمعلومات ، علما ان تلك الاجراءات تهدف الى منح الاعانة الى المستحقين الحقيقيين واقصاء المتجاوزين وميسوري الحال لضمان تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية لما يحتويه من مضامين تهدف الى تصحيح مسار الشأن الاجتماعي وتحسين واقع الفئات المهمشة . ان هيئة الحماية الاجتماعية حققت تقدما ملحوظا في مجال تنفيذ القانون لأنه تأطر بجهد جماعي حكومي – مجتمع مدني لوضع الية للتواصل بين منظمات المجتمع المدني ولجنة مشكلة من الوزارة لغرض استلام النشاطات والمقترحات من قبل النشطاء في مجال التنمية الاجتماعية وفي ذات الوقت تقديم التسهيلات لهذا المنظمات لإنجاز عملها ومساندتها الوزارة سواء اكان ذلك في بغداد او المحافظات (25).

ان هذا الاجراء يعد خطوة فاعلة لتنفيذ استراتيجية التخفيف من الفقر التي تبنتها الوزارة ضمن سياق عملها بالإفادة من شبكة الحماية الاجتماعية التي تقدم إعاناتها لمليونين و500 ألف شخص، فيما تشمل موازنة عام 2016 ما يقدر بـ 450 ألف أسرة جديدة بالرعاية الاجتماعية، إذ استهدفت الوزارة في إعاناتها المناطق الأشد فقراً في جنوب العراق، خصوصاً في ذي قار وميسان والمناطق التي احتلها تنظيم «داعش». من جانب اخر تسعى الوزارة من خلال دوائرها، إلى تقليص معدل البطالة، وهي تتعاون مع البنك الدولي في هذا الشأن، وأقرّت مشروعاً يقضي بتوحيد صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي والتقاعد العام، ليكون المبلغ الذي يمنح للمتقاعد سواء في القطاع الخاص أو العام، موحداً (26).

المطلب الثاني : واقع حال منظمات المجتمع المدني في العراق وتوجهاتها التنموية

تشير التجربة التاريخية الى أن بناء منظمات المجتمع المدني في العراق يعود لبدايات القرن الماضي وقد تطور بشكل بطيء ،أذ رغم انه كان للأحزاب والتيارات تجمعات وواجهات لكل شرائح المجتمع من العمال والفلاحين والطلبة والمهن الاخرى ، لكن مشكلة التسلط و الالتزام الايديولوجي قلص من فاعلية اداءها . وبعد عام 2003 تأسست اعداد هائلة من منظمات المجتمع المدني في العراق أذ شهد عمليتين مترابطتين، وهما: بناء أسس المجتمع المدني والتحول نحو الديمقراطية في الوقت ذاته ، على الرغم من المخاطر والتحديات التي تواجه هاتين العمليتين. والصلة بين العمليتين قوية، بل أنهما أقرب إلى أن تكونا عملية واحدة من حيث الجوهر، ففي الوقت الذى تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة في الحكم.

أسهمت مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بالعديد من النشاطات السياسية العامة، والاجتماعية، والتربوية، والثقافية، والإعلامية، والقانونية في العراق بعد 2003،وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي اهتمت معظمها بالعائلات النازحة ، ويتظاهر بعض منظمات المجتمع المدني ضد الإرهاب ومطالبة الحكومة بنزاهة القضاء وبتوفير الخدمات وفرص العمل للعاطلين وتحسين مواد البطاقة التموينية، كما تشارك الجمعيات النسوية بالعديد من المشاريع المدنية والاجتماعية وتعمل على انشاء دور لرعاية الأيتام والمسنين ومجمعات سكنية ، وتقديم مساعدات تقنية وأجهزة لمراكز تدريب النساء والمدارس والجامعات. لكن وعلى الرغم من هذه الأدوار المهمة واجهت العديد من منظمات المجتمع المدني العراقي الكثير من المشاكل والتحديات والمصاعب نتيجة للوضع السياسي والأمني الذي تمر به البلاد وانحسار مصادر التمويل النزيه الذي يشكل عصب الحياة لهذه المنظمات،والفساد المالي الذي نخر مصداقية بعضها.

ان مؤشرات تأثيرهذه المنظمات في المجتمع والدولة ظلّت ضعيفة، فضلا عن غيابها عن ساحة العمل الفعلي الميداني التوعوي، ومع تفاقم أزمة الفقر في العراق لتصبح ظاهرة بادية للعيان ضحاياها من العاطلين عن العمل ،لا سيما من الشباب ، وكذلك كبار السن والاطفال والنساء الارامل والمطلقات والفاقدات ازواجهن، اثيرت تساؤلات حول عدم مساهمة منظمات المجتمع المدني في الحد من فاقة الفقر في العراق في حين كان المتوقع ان تمارس منظمات المجتمع المدني دورا أكثر بروزا في توفير شبكة حماية اجتماعية حينما يمر البلد بحالة نزاع او ظروف كارثية ، وحين تقلص او تراجع دور الدولة والقطاع الخاص في الحد من مشكلة البطالة وبالتالي الفقر تباعا.

نظرا لاهمية دور منظمات المجتمع المدني فانها تلقت دعما على المستويين الدولي والمحلي وكما موضح ادناه :

1- تلقى معونة ودعم من المنظمات الدولية تمثلت بالتدريب وإعداد كوادر المنظمات في دورات داخل وخارج البلد وتمويل البرامج والأنشطة التي شملت تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الحرب واعمال العنف وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمشة والمستضعفة ونشر وترسيخ مبادئ السلام والتعايش السلمي وثقافة حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ومكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات.

2- تفعيل الشراكة بين المنظمات العراقية ومؤسسات الحكومة من خلال وزارة التخطيط والقيام بتنفيذ الفعاليات التي تنسجم وتوجهات الوزارة التنموية فضلا عن مد جسور التواصل بين المنظمات الدولية والمنظمات المشاركة في المشروع الذي تقدمت به منظمات المجتمع المدني العراقية وعددها 177 منظمة حول تفعيل التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني .
3- تضمن مشروع التواصل بين الحكومة والمجتمع المدني محورا عن رجال الاعمال ودورهم التنموي ومحور عن دور الاعلام في دعم التنمية .
4- قيام الحكومة بتقديم الدعم المعنوي واللوجستي لهذه المنظمات من اجل تمكينها من اداء دورها المنشود من خلال اقامة المؤتمرات وورش التدريب واشراكها في تنفيذ الفعاليات الحكومية.ان وزارة التخطيط تولي اهتماما خاصا لهذه المنظمات وتسعى لاشراكها في تنفيذ مهامها الاساسية ' أذ اوجدت شراكة عالية المستوى مع عدد من المنظمات في اعداد خطة التنمية الخمسية للسنوات 2018-2022 وكذلك فيما يتعلق بوثيقة الاطار لخطة اعادة الاعمار للمناطق المحررة ، فضلا عن مشاركة المجتمع المدني في اعداد رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030 (27).

المطلب الثالث: مقترح استراتيجية لنقابة العمال لتقليص البطالة والفقر

في عام 2006 نشرت منظمة العمل الدولية دليل عمل يؤطر الخطوط الرئيسة لدور نقابات العمال في المساهمة بوضع وتنفيذ استراتيجية لمكافحة الفقر، سواء ضمن الاستراتيجية الوطنية أذا ما كان البلد يمتلك مثل هكذا استراتيجية لمكافحة الفقر، أو قيام نقابات العمال نفسها ضمن بلدانها بوضع هكذا استراتيجيات (28) . أن الهدف من هذا الجزء من البحث يتمثل في توضيح أهم الخطوط الرئيسة التي يتوجب أخذها بنظر الاعتبار عند وضع وتنفيذ تلك الاستراتيجية من قبل نقابة أو نقابات العمال أو الاتحادات المهنية الاخرى في العراق الهادفة الى تقليل البطالة وايجاد فرص العمل وصولاً الى تحقيق هدف مكافحة الفقر ، خاصة وأن البطالة في العراق ، وتحديداً بعد عام 2003 ، أصبحت العامل الاكثر تأثيراً في تفشي وتنامي حالة الفقر في العراق وما يترتب على ذلك بالتالي من تراكمات وامتدادات سلبية بالغة الخطورة على المجتمع العراقي ككل أنياً ومستقبلياً . ولابد من التأكيد هنا على أن وضع وتنفيذ الاستراتيجية المقترحة تستمد بوادر نجاحاتها من مدى فهمها وارتباطها وتوجهها القائم بالدرجة الاساس على طبيعة التداخلات والظروف والتقاليد السائدة في المجتمع والدولة على حد سواء في العراق، وعلى ذلك، فأن ما سيتم توضيحه هنا أسس ومنطلقات عامة قابلة للتطوير والتعديل بحسب متطلبات وأولويات معالجة مشكلة البطالة ومواجهة الفقر في العراق.

وفيما يأتي الخطوط الرئيسية للاستراتيجية المقترحة (29):

1. العمل بداية على وضع مسودة للاستراتيجية يكون هدفها الرئيس الواضح المعالم متمثلاً في كيفية مكافحة الفقر من خلال خلق فرص العمل ومواجهة البطالة.
2. قيام نقابة أو نقابات العمال بتحديد آلية فاعلة وواقعية للتعريف بتلك المسودة وأهدافها الرئيسة المتمثلة في إشراك المجتمع، وخاصة الفقراء أنفسهم ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات العمالية والمهنية المختلفة والدولة بكافة مؤسساتها المعنية وتبادل المشورة مع كافة تلك الاطراف، لكي يمكن بالتالي الوصول الى وضع الاستراتيجية النهائية المنشودة.
3. أن العمل وفق هذا الاتجاه العام لا يتوجب أن يتم اعتباره مجرد الية أو مرحلة تقليدية لغرض صياغة الاستراتيجية المطلوبة ، وأنما يجب التعامل معها كخطوة أولى وفاعلة لمعالجة ومواجهة الفقر من خلال تقليل شعور الفقراء بالدرجة الاساس ، وبقية الاطراف المشاركة ، بحالة الاقصاء الاجتماعي وأن بإمكانهم المشاركة والتأثير في وضع الحلول والمعالجات رغم كونهم فقراء ، وهذا مما يولد لديهم حافزاً مطلوباً ومهماً يدفعهم للتفكير بقدراتهم المتاحة والسعي الى توظيفها وتفعيلها لتحقيق ذاتها أولاً وتنمية مجتمعهم بالمحصلة النهائية .
4. يتوجب أن يتم الاخذ بنظر الاعتبار ، سواء عند وضع الاستراتيجية بمراحلها المختلفة أو عند تنفيذها ، مدى الصلاحيات القانونية والفعلية التي تمتلكها تلك النقابات وكذلك قدراتها وإمكانياتها الذاتية ، وذلك لأن وضع الاولويات والمعالجات ضمن الاستراتيجية المعنية بما يتوافق مع الصلاحيات والامكانيات يعني بالتالي ضمان مدى تأثير ونجاح أكبر في تحقيق الاهداف ، وبعكسه ، خلق أعباء منذ البداية تعيق بالنتيجة من الوصول الى تلك الاهداف .وفي الوقت نفسه ، فأن تعرف نقابة أو نقابات العمال على صلاحياتها القانونية والفعلية وإمكانياتها بشكل واضح ودقيق يجب أن يدفعها بالتالي الى السعي نحو الحصول على المزيد من تلك الصلاحيات والامكانيات سواء من السلطة التشريعية أو التنفيذية أو من خلال تفعيل تعاونها مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية .
5. أن توضيح الاهداف والمقاصد من وضع وتنفيذ الاستراتيجية المذكورة سيؤدي بالتالي الى أتساع مدى استجابة واقتناع السلطات التشريعية والتنفيذية والمجتمع ككل بجدوى منح الصلاحيات والامكانيات لنقابات العمال ، وعلى ذلك ، فأن القيام من خلال الاستراتيجية بتوضيح أن الهدف لا يتمثل فقط في خلق فرص عمل للفقراء وانما أيضاً تكوين بيئة عمل صالحة لهم من خلال توفير برامج الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والتعليم والتدريب المهني والتي ستؤدي بالمحصلة الى إنتاجية ومردود أعلى سواء لقطاع المشاريع العامة أو قطاع المشاريع الخاصة .
6. ضرورة التفكير والعمل من خلال الاستراتيجية على تفعيل دور القطاعين العام والخاص في آن واحد لتحقيق أهداف الاستراتيجية في القضاء على البطالة ومكافحة الفقر. ففي سبيل المثال، يشير تقرير منظمة العمل الدولية،

المشار اليه آنفاً، الى نموذج للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص تم تطبيقه في دار السلام عاصمة تنزانيا، حيث تم توظيف عدد من العاطلين عن العمل من الفقراء لجمع النفايات، وأعاده استعمالها كلما كان ذلك ممكناً. لقد قام المجلس البلدي في المدينة بالإعلان عن مناقصة لمنح امتياز جمع الفضلات، حيث تم منح (52) امتيازا موزعاً على كافة أنحاء المدينة. أن الجهات التي حصلت على تلك الامتيازات يكون لها الحق في جمع القمامة من جزء معين من المدينة ويتحصلون على أجورهم بشكل مباشر من العوائل والمساكن المستفيدة. أن هذا الاجراء قد ساهم في تقليل تكاليف وأعباء جمع القمامة التي تتحملها المجالس البلدية ويضمن كذلك تقديم خدمة جيدة طالما أن الجهات المسؤولة عن جمع القمامة تحصل على أتعابها النقدية مباشرة من سكنة تلك المناطق، فضلاً عن تشغيل عدد لا بأس منه من العاطلين عن العمل مع أمكانية الاستفادة من النفايات في مجالات أخرى

7. أن من المهم بالنسبة للاستراتيجية تركيز توجهاتها ومقترحاتها العملية بالشكل الذي يضمن تحقيق كل من، في وقت واحد، تنمية القطاعين الخاص والعام ومكافحة الفقر، أي، عملية ربط ما بين توليد فرص العمل وتقليص الفقر.
8. من أجل ضمان نجاح وفاعلية الاستراتيجية، فأنه من الضروري أن تعمل نقابات العمال، سواء خلال مرحلة أعداد مسودة الاستراتيجية أو مرحلة تنفيذها، على تقديم أمثلة تطبيقه عملية توضح أكبر قدر من النتائج المثمرة وذلك من أجل تحفيز كافة الجهات المعنية للمشاركة والمساهمة في أنجاح الاستراتيجية.
9. تعاني أغلب البلدان النامية من عدم توفر البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة والمحفزة لأقامه وتطور بيئة المشاريع وقطاع الاعمال وقيام الاستثمارات الجديدة وما يرافق ذلك بالتالي من تأثير سلبي يتمثل في تناقص فرص العمل وتزايد معدلات البطالة والفقر بالنتيجة. وعلى ذلك، يتوجب أن يتم النظر الى الاستراتيجية عند وضعها وتنفيذها، بكونها أداة فاعلة لمعالجة الاختلالات ونقاط الضعف المشار اليها أنفاً في البيئة القانونية والتنظيمية بما يؤدي بالنتيجة الى تعزيز وتوسيع فرص العمل وتقليص الفقر.
10. ضرورة التركيز على أن تكون الاستراتيجية عبارة عن أطار عمل فاعل وعملي باتجاه بلورة أفكار وتطبيقات عملية تهدف الى رفع مستوى الانتاجية، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، وذلك باعتبار أن انخفاض مستوى الانتاجية تعتبر إحدى المقيدات الرئيسة والمساهمة في تدني مستويات الاجور والدخل وفي توسع المشاريع بكافة أشكالها. وطبقاً لذلك، فأن تفعيل دور المؤسسات الحكومية ووسائل الاعلام والجامعات والمعاهد الفنية وتحشيد طاقات المجتمع المدني ومنظماته المختلفة تعتبر من الركائز الاساسية لتحقيق ذلك وجعله واقعاً ملموساً ومثمراً.
11. أن قيام نقابات العمال والاتحادات المهنية بتوسيع قاعدتها الجماهيرية، حتى قبل البدء بوضع وتنفيذ الاستراتيجية، يشكل ضرورة حيوية وأداة فاعلة سواء من ناحية فسح المجال أمام الايدي العاملة وأصحاب المهن في أيصال صوتهم ومطالبهم للجهات المعنية أو من ناحية تفعيل دورهم في المجتمع وبالتالي تقليص الاقصاء الاجتماعي الذي يمثل أحد أوجه مكافحة الفقر.
12. أبداء اهتمام ودعم أكبر للابتكارات والاختراعات العلمية والعملية وخاصة من خلال توفير وتأمين الإطار القانوني والتنظيمي لحماية الحقوق والامتيازات المترتبة عنها، خاصة وأن الفقراء يتمتعون بمهارات وإمكانيات تنقصها البيئة التنظيمية والقانونية والاستثمارية الداعمة لا براز وتفعيل تلك المهارات والامكانيات المهنية والعملية.
13. يتوجب على النقابات العمالية ، وكذلك الاتحادات المهنية ، أن تسعى ضمن أطار ووضع وتنفيذ أي استراتيجية لمكافحة الفقر من خلال معالجة مشكلة البطالة الى أيجاد تناغم ما بين الطموحات المراد تحقيقها من جهة وما بين تقييدات الموارد المتاحة من جهة أخرى .وعلى ذلك ، فأن تحديد التغييرات المطلوبة ، سواء على مستوى المجتمع أو الدولة ، يتوجب أن يتم رسمها وتحليلها وتضمينها بحسب درجة فاعليتها وتأثيرها ومدى الحاجة اليها في تكوين بيئة مستدامة قادرة على تعزيز فرص العمل المتاحة في كافة القطاعات والمؤدية بالتالي الى تحقيق شروط وركائز التنمية المستدامة والتنمية البشرية .
14. ضرورة تكوين قاعدة معلومات واسعة وشاملة من خلال تفعيل وتعزيز مشاركة كافة المؤسسات الرسمية ومراكز البحوث والجامعات ومنظمات المجتمع المدني وأية مؤسسات أخرى، لكي تساهم بالتالي في تسهيل وضع وتنفيذ الاستراتيجية وتحديد اولوياتها القائم على أساس تحقيق أفضل النتائج ضمن الموارد المتاحة والامكانيات المتوفرة.
15. أن هناك عدد من المؤشرات المهمة التي يتوجب السعي الى معرفتها وتحديدها لكونها ذات دلالة بالغة الاهمية في علاقتها بتوفير فرص العمل والانتاجية والنمو، ومن أهم هذه المؤشرات، على سبيل المثال لا الحصر، هي:

أولاً - مؤشر البدء بمشروع تجاري جديد

أن هذا المؤشر يبحث في كافة الاجراءات المطلوبة من أجل تسجيل أي مشروع صغير أو شركة تجارية من ناحية عدد الاجراءات اللازمة ومعدل الايام المطلوبة لا نجاز كل أجراء من تلك الاجراءات والتكاليف الرسمية لكل أجراء.

ثانيا - مؤشر آلية الحصول على القروض

أن أهم مكونات هذا المؤشر تتركز في التعرف على مدى توفر المعلومات حول فرص الحصول على القروض والشروط القانونية والاجرائية اللازمة للحصول على تلك القروض.

وأخيراً، فأن نقابة العمال في العراق، وعلى اعتبار أن وضع أي استراتيجية لمكافحة الفقر تشترط أن تكون متصفة باعتمادها بدرجة أساسية على الظروف وتقاليد البلد نفسه، تستطيع استثمار عدد من التقاليد المتعارف عليها في المجتمع العراقي نفسه عند التفكير بوضع استراتيجية لمكافحة الفقر من خلال تقليص البطالة. ونرى، على سبيل المثال لا الحصر، أن المجتمع العراقي تعارف على تقليد قيام أبنائه من الطلبة خلال فترة العطلة الصيفية بالعمل الذي يدر دخلاً

لهم ولعوائلهم. أن استثمار وتفعيل مثل هكذا ممارسة مقبولة وتقليد متعارف عليه لدى المجتمع العراقي عند وضع وتنفيذ الاستراتيجية، وبالتعاون مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والعوائل، يمكن أن يحقق منافع اجتماعية واقتصادية وتنموية تسهم الى حد بعيد في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة. أن الاستفادة من مثل هكذا تقليد يمكن أن نتوقع نتائجه المستقبلية الايجابية إذا ما عرفنا أن زرع حب العمل والشعور بالمسؤولية وتعزيز روح المبادرة والمشاركة تمثل ركائز أساسية في تكوين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، فضلاً عن تحقيق نتائج ايجابية أخرى لا حصر لها، تمثل بالتالي أساس انطلاق وترسخ التنمية البشرية والتنمية المستدامة سواء على مستوى الفرد أو الاسرة أو المجتمع وبالتالي أتاحه الامكانية ليس فقط الخروج من التأثيرات السلبية لمعضلة الفقر وانما العمل مسبقاً على تجنب الوقوع فيها.

الاستنتاجات

1. الفقر يعتبر وضعاً انسانياً لا يمكن القبول به، وعلى ذلك، فأن الهدف الرئيس للتنمية يجب أن يتمثل في إزالته وتقليل الاختلالات الاجتماعية.
2. أن الفقر عبارة عن معضلة متعددة الابعاد لا تقتصر فقط على الافتقار الى الدخل الكافي وانما تتألف من جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومن الناحية الاقتصادية، لا يعاني الفقراء فقط من نقص الدخل والموارد ولكن ايضاً من الافتقار الى الفرص المناسبة.
3. أن هناك ارتباطا بدرجة عالية ما بين الثقة والنمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه، فأن أثر الثقة على النمو يكون أعلى بدرجة كبيرة بالنسبة للبلدان الاكثر فقراً، وذلك لأن سيادة الثقة فيما بين الافراد تكون أكثر أهمية عندما تكون الانظمة القانونية والاسواق المالية أقل تطوراً وتنظيماً.
4. أن هناك علاقة ما بين الفساد، الثقة، والفقر. أن الفساد يلحق الضرر الفادح بثقة الناس بالحكومة وبمؤسساتها، وأن هذا التأثير يظهر أكثر وضوحاً لدى الفئات الاقل دخلاً، علاوة على تراجع رأس المال الاجتماعي، مما يؤدي بالتالي الى التأثير سلباً على رغبة ومقدرة الناس على الانخراط في النشاط الإنتاجي.
5. ان الشراكة ما بين منظمات المجتمع المدني في العراق ومنظمات المجتمع المدني في البلدان الأخرى سيوفر التمويل مع ضمان الاستدامة المالية والمشاركة في المحافل الدولية المختلفة واشراك القطاع بالعمل على تمكين الفقراء وبالتالي الاسهام في تنفيذ استراتيجية التخفيف من الفقر.

التوصيات

1. دعوة جميع منظمات المجتمع المدني إلى المساهمة الفاعلة في عمليات اعادة الاعمار وجميع الفعاليات الاخرى المهمة في اطار دورها الذي كفله الدستور العراقي.
2. قيام وزارة الخارجية بأعداد استراتيجية العراق لدعم منظمات المجتمع المدني العراقي في أطار سعيها لمحاربة الفقر وارساء حقوق الانسان وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والسلام، والاستقرار، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان.
3. التركيز عند وضع استراتيجية التخفيف من الفقر على التقاليد وعادات وثقافات كل المجتمع العراقي وأفراده والاخذ بالاعتبار تطوير وتنمية أمكانيات تلك الموارد البشرية وفق وبحسب البيئة الحاضنة لها لأنها تعتبر حجر الاساس لديمومة التنمية والنمو لمكافحة الفقر بالنتيجة.
4. مكافحة الفساد الذي يقلل من مدى صلاحية وكفاءة أسلوب أدارة الحكم ويمكن أن يتسبب ايضاً في ضرر أضافي يتمثل في تناقص ثقة عامة الشعب في مؤسسات الحكومة.
5. تعزيز ثقة المواطنين ونشر روح المواطنة، لان الثقة عندما تبدأ بالتراجع، فأن أمكانية التعرض للفقر تزداد طالما أن إنتاجية الفقراء الاقتصادية تأخذ بالتأثر. ،
6. توفير الخدمات الحكومية الى الفئات الاقل دخلاً من أجل مساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الاساسية كالتعليم والرعاية الصحية، لأن تلك الفئات غالباً ما تكون غير قادرة على دفع الرشاوي للحصول على تلك الخدمات. أن تلك الفئات الفقيرة خاصة والمجتمع عامة عندما يدركون أن النظام الاجتماعي غير جدير بالثقة وغير عادل، فأن هذا كله سينعكس بشكل سلبي على الحوافز والدوافع للانخراط في الانشطة الإنتاجية.
7. تفعيل اطر التعاون بين منظمات المجتمع المدني في العراق والمنظمات الدولية والقطاع الخاص المحلي والدولي هو الحل الأمثل لتجاوز قيدي نقص التمويل الحكومي من جهة وآفة الفساد الإداري والمالي من جهة أخرى وتوفير ارضية مناسبة لانطلاق دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني العراقي في محاربة الفقر. ولا يمكن ان يتم ذلك دون الإفادة من التجارب الدولية في هذا المجال والتي استندت أولا الى أطر قانونية وتشريعية وقوانين تعاون دولي.
8. التعامل مع الاستراتيجيات باعتبارها وسيلة لمجابهة معضلات أخرى ذات ارتباط بمعضلة الفقر ومنها الفساد واثار العولمة واستنزاف البيئة والمحافظة عليها والمساواة بين الجنسين والنزاعات المحلية والارهاب. ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار تكييف القوانين والانظمة بما يكفل توافقها مع التوجه العام للاستراتيجيات الموضوعة.
9. تعميق التنسيق بين منظمات المجتمع المدني في إطار هيئة تنسيقية موحدة بهدف العمل على رفع صوت المهمشين والفقراء أمام الرأي العام العالمي ، وكذلك للضغط باتجاه إنهاء حالة الانقسام والدعوة للحوار والوحدة وفق وثيقة الوفاق الوطني وعلى أسس وحدة الوطن والأرض والهوية .
10. العمل على تحييد منظمات المجتمع المدني من الصراع السياسي الدائر والتركيز على طابعها المهني والاجتماعي والحقوقي ، الأمر الذي يتطلب توسيع دائرة الحوار مع كافة المنظمات الأهلية بغض النظر عن جذورها الفكرية او السياسية والوصول إلى ميثاق تفاهم يؤكد على استقلالية العمل الأهلي وديمقراطيته ومهنيته .

11. تعميق التنسيق القطاعي ورفع المطالب لدى صناع القرار ،المانحين تجاه احتياجات وأولويات الفئات الاجتماعية المهمشة (مرأة ، عمال ، مزارعين ، شباب ، الأطفال .....إلخ) ، وكذلك القطاعات مثل (قطاع الزراعة ، الصحة ، ..... إلخ).

المصادر

1- C. Jencks، Can We Replace Welfare With Work? 1996،P.7 .
2- G. Myrdal، Economic Theory and Underdeveloped Regions، London، 1957. p.23
3- J.P. Sher، Education in Rural America، 1977، PP.291-346 3-
4- Ministry of Foreign Affairs، The Rights of the Poor – our Common Responsibility: Combating Poverty in Sweden's Development Cooperation، Government Report 1996 (Stockholm، 1997) p.10.
5- UN Development Program. Human Development Report first published since 1990.
6- D. Reid، Sustainable Development، London، Earth scan Publication، 1995، pp.151-173.
7- World Bank، World Development Report، Oxford University Press، 1990.
8- K.Brock and others، Power، Knowledge and Political Spaces in the Framing of Poverty Policy، 2001، P.143.
9- World Bank، Attacking Poverty، 2000 / 2001.
- مصطفى العبد الله الكفري ، النماذج العالمية للتنمية ، الحوار المتمدن – العدد 1194 في 2005/5/11 11:08 محور الادارة والاقتصاد.
10- G8 – Okinawa Summit ،Global poverty Report، July /2000
11- JAMES MANOR، A Guide for development Practitioners،" Civil Society and Poverty Reduction '، Sida، March 2004، pp7-9.
12- Ministry of foreign od Denmark، DANIDA، International Development Cooperation،" Policy DANISH Support To Civil Society"، June 2014،p.5
13- Eu Constitution، Article III، Rome 29 /10/2004 .p.6.
14- Government of Austria، Austrian's contribution to the Eu – Stocktaking on Millennium Development Goals، October / 2004.
15- Government of Belgium، Belgium Supports the Millennium – Goals November / 2004.
16- Government of Denmark ،Millennium Development Goals- Progress Report by Denmark، September / 2004.
17- Government of Finland، Finland's Report on the Millennium Development Goals، October / 2004.
18- Government of France، Rapport sur la realization des objectifs du Millionaire pour le development، contribution francaise، November / 2004.
19- 3-Government Of Germany Der Beitrag Der Deutsehen Bunderegierung Zur Umsetzung Der Millennium – Entwicklungsziele 2004 ، November /
20- Government of Italy، Italy's Report on Millennium Development Goals، March 2005.
21- Government of Spain، Reporting to the 2005 Millennium Goals، Spanish International Cooperation، November /2004.
22- Government of Sweden، Making it happen – Sweden's Report on the Millennium Development Goals 2004، June / 2004.
23- Ministry of foreign affairs- Denmark، DANIDA، International Development Cooperation،" Policy DANISH Support To Civil Society"، June 2014، p.6-7.
24- www.alhyat .com/Articles/17553379/
25- الموقع الالكتروني لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية – العراق – 2016
26- www.alhyat .com/Articles/1755337
27- محسن ابو رمضان ، دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر ، الحوار المتمدن – العدد 2072 – 2007/10/18 ، 12:52 محور مواضيع وابحاث سياسية.
28- ILO، Poverty Reduction Strategy Papers، A Guide For Employees'Organizations،2006
- منظمة حمورابي لحقوق الانسان ، مقالة - منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية ، 2017 – موقع الكتروني
29- اثير عبد الخالق محمد "استراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية في أطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة – دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد ، 2009.

.....

.....

.....